برنامج الأمم المتحدة للبيئة

CBD/SBI/7/5/Add.2

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

Distr.: General
16 June 2026

Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع السابع

نيروبي، 4-12 أغسطس/آب 2026

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت*

معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية

استعراض منهجية فعالية الآلية المتعددة الأطراف للتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية، بما في ذلك صندوق كالي**

مذكرة من الأمانة التي تعمل بوصفها أمانة مؤقتة للآلية المتعددة الأطراف، بما في ذلك صندوق كالي***

أولاً- مقدمة

1- اعتمد مؤتمر الأطراف في المقرر 2/16، طرائق تفعيل الآلية المتعددة الأطراف للتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية، بما في ذلك صندوق كالي.

2- وتنص الفقرة 29 من المقرر 2/16 على ضرورة استعراض فعالية الآلية المتعددة الأطراف في الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف، وفي كل اجتماع ثانٍ لاحق. وكان من المقرر أن تقوم اللجنة التوجيهية بوضع منهجية الاستعراض، وأن تقوم الهيئة الفرعية للتنفيذ باستعراضها، وأن يعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع عشر.

3- وتتضمن هذه الوثيقة مشروع منهجية الاستعراض لعرضها على الهيئة الفرعية للتنفيذ. ويمكن الاطلاع على مشروع التوصية المقابلة في الوثيقة CBD/SBI/7/5.

ثانياً- اعتبارات لوضع منهجية الاستعراض

4- أولت اللجنة التوجيهية اهتماماً خاصاً لعدة قضايا عند إعداد المنهجية الحالية:

---

* CBD/SBI/7/1.

** تُصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

*** تنص الفقرة 28 من نص آليات الآلية المتعددة الأطراف، بما في ذلك صندوق كالي، على إنشاء أمانة، تضطلع بمهام محددة في المرفق الخامس من الآليات (انظر المقرر 2/16، المرفق). وإلى حين إنشاء هذه الأمانة، يتولى الموظفون المعنيون في أمانة الاتفاقية مهام الأمانة المؤقتة للآلية المتعددة الأطراف، بما في ذلك صندوق كالي.

(أ) حددت الفقرة 9 من المقرر 9/15 العوامل التي ينبغي أن يراعيها أي حل للتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية. ويتناول الاستعراض هذه العوامل إلى جانب العوامل الثمانية عشر الواردة في المرفق السادس من المقرر 2/16؛

(ب) تربط الفقرتان 18 و20 من مرفق المقرر 2/16 الأنشطة الممولة من صندوق كالي بتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والأهداف والغايات ذات الصلة بإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والتي تساهم بدورها في زيادة النتائج الإيجابية للتنوع البيولوجي على مستوى العالم؛

(ج) تتطلب الفقرة 30 من مرفق المقرر 2/16 أن يستند الاستعراض إلى المؤشرات ذات الصلة بإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الهدف جيم، بالإضافة إلى الغاية 13 ومؤشرها الثنائي؛

(د) لضمان التوافق مع النتائج المتوقعة لصندوق كالي، يُستخدم هذا الاستعراض أيضاً نظرية التغيير (الفرع الثالث من اختصاصات صندوق كالي)[1] كنقطة مرجعية:

(1) تعزيز أهداف الاتفاقية؛

(2) دعم الاحتياجات التي تحددها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء والشباب؛

(3) تضييق الفجوة في القدرات في توليد المعلومات الرقمية والوصول إليها واستخدامها وتحليلها وتخزينها؛

(4) دعم البحوث العلمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

(هـ) لا توجد تعريفات متفق عليها لمصطلحات ''معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية''، و''استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية''، و''الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية''. ولذلك، تتعامل المنهجية مع كل منها كمتغيرات نطاق. وفي كل دورة استعراض، يجب أن يتضمن تحديث قابلية التقييم تقريرًا عن أي مقررات صادرة عن الأطراف، أو تدابير وطنية، أو تفسيرات قضائية أوضحت أيًا من المصطلحين، مع الإشارة إلى عناصر التقييم المتأثرة. وتعتمد المنهجية نهجًا شاملًا للآلية: فهي تقيّم تصميم آلية المساهمة، والحوكمة، وعمليات الصندوق، ومنهجية التخصيص، وتقاسم المنافع غير النقدية، وتفاعلات قواعد البيانات، والتوافق مع أطر الحصول وتقاسم المنافع الوطنية، وغيرها من أدوات الحصول وتقاسم المنافع.

5- وهناك مجموعتان من العوامل تعد أساسية في المنهجية: الظروف التمكينية وافتراضات التقييم.

6- ولكي تنجح الآلية المتعددة الأطراف، يجب توافر خمسة ظروف تمكينية (الظروف التمكينية 1 – 5) في النظام الإيكولوجي الذي تعمل فيه الآلية. وتُعامل هذه الظروف كظروف هيكلية مسبقة: فعدم توافر هذه الظروف التمكينية يستلزم استجابات سياسية مختلفة عن تلك التي تتطلبها حالات الفشل في تصميم الآلية. وهذه الشروط الخمسة هي:

(أ) وضوح الصناعة بشأن شروط المساهمة (الظرف التمكيني 1)؛

(ب) دراسة جدوى تجارية (الظرف التمكيني 2)؛

(ج) ضمان اليقين القانوني للمساهمين ومقدمي الخدمات (الظرف التمكيني 3).

(د) الكيانات المتلقية المحددة أو المعينة وظيفيًا (الظرف التمكيني 4)؛

[1] https://mptf.undp.org/sites/default/files/documents/2025-04/tor_cali_fund.pdf.

(هـ) الحوكمة الفعالة مع الالتزام السياسي المستدام (الظرف التمكيني 5).

7- ويُقيّم هذا التقرير الآلية المتعددة الأطراف من خلال ستة ركائز تقييم (ركائز التقييم 1 – 6) وتقييم للحوكمة (تقييم الحوكمة 1). وتغطي ركيزة التقييم 1 تعبئة الموارد وتوزيعها؛ وتغطي ركيزة التقييم-2 مستويات المساهمة، وتصميم آليات التفعيل، والكفاءة، والتكاليف الإدارية؛ وتغطي ركيزة التقييم-3 المنافع غير النقدية، بما في ذلك الوصول المفتوح إلى معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية؛ وتغطي ركيزة التقييم-4 مساهمة الآلية في إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي واليقين القانوني للمساهمين؛ وتغطي ركيزة التقييم-5 التوافق مع أطر الحصول وتقاسم المنافع الوطنية وغيرها من الصكوك الدولية؛ وتغطي ركيزة التقييم-6 الحقوق، والتزامات الوصول المفتوح، وتأثيرات البحوث المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ويُقيّم تقييم الحوكمة-1 حوكمة الآلية وفقًا لستة مؤشرات: شمولية صنع القرار، والشفافية، ونوعية ردود الإدارة، والاتساق المؤسسي، والنزاهة الائتمانية، والتقدم المُحرز في إعداد الحوكمة.

8- وتعكس الافتراضات الأربعة التالية تصميم الآلية كما حددتها مقررات مؤتمر الأطراف. ويجري التقييم في إطار هذه القيود.

9- **الافتراض 1- الفصل بين إمكانية التتبع (المقرر 9/15 ، الفقرة 5).** لا تحتاج الآلية إلى إثبات أن مساهما معينا استخدم معلومات تسلسل رقمي محدد بشأن الموارد الجينية. ويتم الحفاظ أيضاً على جميع الحقوق بموجب بروتوكول ناغويا والصكوك الأخرى (المقرر 9/15 ، الفقرة 11؛ المقرر 2/16، الفقرة 27). ويركز التقييم على ما إذا كانت الآلية تولد التدفقات والنتائج المقصودة على مستوى النظام ، وليس ما إذا كانت المساهمات الفردية يمكن عزوها إلى استخدامات محددة.

10- **الافتراض 2- الإسناد المتعدد الأطراف من خلال معقولية المساهمة (المقرر 9/15، الفقرة 5).** تحدد هذه الآلية القطاعات التي يُحتمل فيها أن يعتمد النشاط الاقتصادي على استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية. ويُعد إطار معقولية المساهمة هذا المنهج التحليلي الرئيسي لنتائج الركيزتين الأولى والثانية. وقد تم مواءمة منهجية هذا الاستعراض مع منهجية الآليات المماثلة: هيكل التقييم الثلاثي المستويات ومنهجية تحديث قابلية التقييم أولاً من الصندوق الأخضر للمناخ ؛ والتقارير المالية ونموذج الوصول إلى البيانات المتعدد المستويات من الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال؛ وتقييم المنافع غير النقدية والأسهم من صندوق تقاسم المنافع التابع للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة. ونظرًا لعدم توافق مقياس التصنيف والمنطق القائم على الامتثال في أطر عمل مشروع الصندوق الأخضر للمناخ مع التصميم الطوعي لصندوق كالي، فقد اعتُبر هيكل التقييم الثلاثي المستويات (الأداء والتصميم والتشغيل) ومنهجية تحديث قابلية التقييم أولاً فقط قابلين للتطبيق على هذه المنهجية. إن الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام ومرفق اتفاق منظمة الصحة العالمية المتعلق بإتاحة المُمْرضات وتقاسم المنافع في الوقت المناسب ذات صلة كصكوك حدودية للجزء المتعلق بالركيزة 5 بشأن الاتساق مع الصكوك الدولية الأخرى ومخاطر تراكم المساهمات، ولكنها لا تملك حاليًا منهجيات تقييم قابلة للتطبيق.

11- **الافتراض 3 – بما أن الظروف التمكينية المذكورة في الفقرة 7 هي شروط هيكلية مسبقة وليست إخفاقات في الآلية، فإن حتى الآلية المصممة جيدًا ستعاني من قصور في الأداء في حال غياب هذه الظروف.** ويمثل كل ظرف

نمطًا مختلفًا من أنماط الفشل يتطلب استجابة سياسية مختلفة، ويُعد عدد الأطراف التي تُنفذ الفقرة 13[2] من مرفق المقرر 2/16، والمقاس بحلول وقت استعراض مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن عشر، أهم مؤشر رئيسي لهذا الاستعراض الأولي. لذا، يجب أن يُحدد الاستعراض أولًا الظروف التمكينية التي كانت قائمة عند تشغيل الآلية. وإذا لم تكن الظروف التمكينية كافية، فإن الأداء الضعيف لن يُشير إلى خلل في التصميم يستدعي من مؤتمر الأطراف تغيير الآلية المتعددة الأطراف، بل إلى قصور في أحد الشروط المسبقة، مما يستدعي استجابات دبلوماسية وقانونية و/أو بناء القدرات. لذلك، يجب أن يتضمن تحديث قابلية التقييم تشخيصًا للظروف التمكينية قبل عرض أي نتائج متعلقة بالركائز. وينبغي للأمانة أن تقوم بإعداد ما يلي:

(أ) دراسة استقصائية لجمع البيانات المتعلقة بالظرفين التمكينيين 1 و2 بشأن وضوح الصناعة فيما يتعلق بشروط المساهمة وبوجود دراسة جدوى تجارية، على التوالي؛

(ب) أداة تتبع للبلدان التي وضعت تدابير إدارية أو سياساتية أو تشريعية لتحفيز مساهمات المستخدمين؛

(ج) بروتوكول لمعالجة مخاطر تراكم المساهمات؛

(د) تقييم جاهزية الظرف التمكيني الرابع المتعلق بتعيين المؤسسات لتلقي المساهمات لصالح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومدى جاهزيتها؛

(هـ) بروتوكولات نوعية للظرف التمكيني الخامس المتعلق بالحوكمة الفعالة مع التزام سياسي مستدام.

12- **الافتراض 4 – التشغيل التدريجي والنمطية:** تُعتمد هذه المنهجية قبل أن يصبح النظام جاهزًا للعمل بكامل طاقته. ولا تزال صيغة التخصيص، وحدود المساهمة، وإجراءات واجهة قاعدة البيانات، وهياكل الحوكمة قيد الإعداد، وسيقدم بعضها من قبل اللجنة التوجيهية إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع عشر. ولذلك، تتسم المنهجية بالنمطية: تُصنف العناصر التي يعتمد تقييمها على ميزة تصميم نهائية على أنها مشروطة بالنمط، ويُشار إليها بأنها ''غير قابلة للتقييم بعد''.

13- وتفترض هذه المنهجية ثلاثة قيود لا يمكن معالجتها من خلال تحسين جمع البيانات:

(أ) الإسناد: لا يمكن إسناد النتائج إلى معلومات تسلسل رقمية محددة بشأن الموارد الجينية أو المساهم أو بلد المنشأ (المقرر 9/15، الفقرة 5). ولا يمكن للاستعراض تلبية متطلبات الربط الثنائي بين المنشأ والمنفعة؛

(ب) المسائل السياسية: إن مسألة ما إذا كانت آلية التفعيل أو العتبات أو صيغة التخصيص ''عادلة'' بالمعنى المطلق هي مسألة سياسية تخص الأطراف. ولا يقيم الاستعراض الأداء إلا وفقًا للمعايير الواردة في الفقرة 9 من المقرر 9/15؛

(ج) طلبات الأطراف: يتم تحديد صيغة التخصيص والحدود ونسب المساهمة من خلال عمليات منفصلة تقررها الأطراف. ولا يمكن للاستعراض إلا أن يُقيّم ما إذا كانت النسب المعتمدة تُحقق التدفقات المرجوة، وما إذا كانت الحدود تشكل عائقًا أمام الاستفادة (الظرف التمكيني 2).

[2] ''13. يُدعى الأطراف وغير الأطراف إلى اتخاذ تدابير إدارية أو سياساتية أو تشريعية، بما يتوافق مع التشريعات الوطنية، لتحفيز المستخدمين في نطاق ولايتهم القضائية على المساهمة في الصندوق العالمي بما يتماشى مع آليات الآلية متعددة الأطراف.''

المرفق

مشروع منهجية الاستعراض

1- يُحدد هذا المرفق المنهجية التشغيلية لاستعراض فعالية الآلية المتعددة الأطراف، بما في ذلك صندوق كالي. وتتألف هذه المنهجية من ثلاثة عناصر. أولًا، إطار استعراض موحد (الفرع-1) يربط كل عنصر من عناصر التقييم بستة ركائز تقييم (من ركيزة التقييم 1-6، انظر الفقرة 7 أعلاه) وتقييم للحوكمة (تقييم الحوكمة-1، انظر الفقرة 7 أعلاه)، ويرتبط هذا الإطار بالظروف التمكينية الخمسة (من الظروف التمكينية 1 -5، انظر الفقرة 6 أعلاه). ثانيًا، يحدد النهج المنهجي (الفرع 2 أدناه) كيفية جمع البيانات وتحليلها، ومتطلبات استقلالية المُقيّمين، وهيكل تقرير الاستعراض، وآلية استجابة اللجنة التوجيهية ومتابعتها. ثالثًا، تصف ترتيبات الحوكمة (الفرع 3 أدناه) أدوار الهيئات المشاركة في عملية الاستعراض.

2- ونظرا لأن الآلية يتم اعتمادها قبل أن تعمل بكامل طاقتها، فإن المنهجية معيارية: يتم تصنيف العناصر التي تعتمد قابليتها للتقييم على قرار تصميم لم يتم اتخاذه بعد على أنها طريقة مشروطة ويتم استعراضها عند اتخاذ تلك القرارات.

أولاً- إطار الاستعراض الموحد

3- يتضمن الجدول 1 عناصر قابلة للتقييم في الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف، سواء بشكل كامل أو مشروط. والعناصر التي يُرمز إليها بالرمز (†) مشروطة بقرارات أو إجراءات محددة في الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف أو عقبه مباشرة، مثل اعتماد صيغة التخصيص، واعتماد دليل العمليات، وبدء دراسة استقصائية أو أداة تتبع. أما الجدول 2 فيتضمن عناصر غير قابلة للتقييم في الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف بغض النظر عن نتائج الاجتماع السابع عشر، وذلك أساسًا لعدم توافر الظروف التشغيلية أو الأدوات الخارجية اللازمة.

الجدول 1

إطار الاستعراض الموحد – العناصر القابلة للتقييم بشكل كامل أو مشروط في الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف

الركيزة/العنصر	*حالة البيانات*	*مصدر البيانات*	*قابلية التقييم*
ركيزة التقييم 1– تعبئة الموارد وتوزيعها			
إجمالي المساهمات المتلقية (الحجم، العدد، القطاع)	(مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء) القائم	التقرير المالي لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء[1]	قابلة للتقييم بالكامل؛ تغذي مؤشرات الغاية 13 من إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي
التوزيع حسب المنطقة ونوع الكيان †	(مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء) القائم– تعتمدعلى طريقة الصيغة	بيانات التخصيص لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء	البيانات التوزيعية الأساسية قابلة للتقييم الآن؛ ويتطلب التقييم الكامل اعتماد صيغة التخصيص. هذا التقييم مشروط باعتماد صيغة التخصيص في مؤتمر الأطراف السابع عشر
معدل الصرف	(مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء) القائم	التقرير المالي لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء	قابل للتقييم بالكامل
الامتثال لعملية التخصيص (الشفافية، والمساءلة، والاستجابة الجنسانية)	(أمانة الصندوق) القائمة	التقرير السردي للأمانة[5]	قابل للتقييم بالكامل

[1] التقرير المالي لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء + التقرير السردي لأمانة الصندوق = التقرير السنوي لصندوق كالي.

الركيزة/العنصر	*حالة البيانات*	*مصدر البيانات*	*قابلية التقييم*
التقدم المحرز في إعداد الحوكمة – تقييم الحوكمة–1 (6) (العنصر الرئيسي) (انظر تقييم الحوكمة–1 أدناه) †	(أمانة الصندوق) القائمة	التقرير السنوي لصندوق كالي[5]؛ تقرير اللجنة التوجيهية إلى مؤتمر الأطراف؛ محاضر اجتماعات اللجنة التوجيهية؛ دليل العمليات (بعد اعتماده)	قابل للتقييم بالكامل؛ إذا تم اعتماد دليل العمليات في مؤتمر الأطراف السابع عشر، فسيكون تقييم الحوكمة–1 (6) قابلاً للتقييم بالكامل. مشروط باعتماد دليل العمليات في مؤتمر الأطراف السابع عشر
ركيزة التقييم 2– مستويات المساهمة، وتصميم آلية التفعيل، والكفاءة، والتكاليف			
يتم تفعيل المساهمات للمستخدمين الذين حددتهم الأطراف (المرفق الأول من المقرر 2/16).	(مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء) القائم	التقرير المالي لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء	قابل للتقييم بالكامل
الظرف التمكيني 1— وعي المساهمين ووضوح شروط المساهمة †	لإجراء (دراسة استقصائية)	دراسة استقصائية للمساهمين/أصحاب المصلحة	يمكن تقييم النتائج في دراسة استقصائية تبدء بعد مؤتمر الأطراف السابع عشر بفترة وجيزة؛ ومن الممكن الحصول على نتائج أولية قبل مؤتمر الأطراف الثامن عشر. ويشترط ذلك أن تبدء الأمانة الدراسة الاستقصائية بعد مؤتمر الأطراف السابع عشر
الظرف التمكيني 2— تصور دراسة الجدوى لعتبات المساهمة †	لإجراء (دراسة استقصائية)	دراسة استقصائية للمساهمين/أصحاب المصلحة	يمكن تقييم النتائج إذا تم بدء دراسة استقصائية بعد مؤتمر الأطراف السابع عشر بفترة وجيزة؛ ومن الممكن الحصول على نتائج أولية قبل مؤتمر الأطراف الثامن عشر. ويشترط ذلك أن تقوم الأمانة ببدء الدراسة الاستقصائية بعد مؤتمر الأطراف السابع عشر
ركيزة التقييم 3– المنافع غير النقدية			
الوصول المفتوح إلى– معلومات التسلسل الرقمي– الامتثال لمبادئ إمكانية العثور على	(قواعد البيانات) القائمة	تقارير طوعية من مشغلي قواعد البيانات	قابلة للتقييم الكامل في حال توفر التقارير

الركيزة/العنصر	*حالة البيانات*	*مصدر البيانات*	*قابلية التقييم*
الأصول الرقمية وإمكانية الوصول إليها وقابلية تشغيلها التبادلي وإعادة استخدامها			
ركيزة التقييم–4 مساهمة الآلية في إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي واليقين القانوني للمساهمين			
الظرف التمكيني 3 (أ) — تدابير التحفيز الوطنية (إطلاق الحصول وتقسم المنافع) †	لإعداد (إخطار الطرف)	إخطار الأطراف بشأن التدابير الوطنية المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع ، بما في ذلك معلومات التسلسل الرقمي؛ متتبع المادة §13 من الأمانة	يمكن تقييم ذلك إذا تم إطلاق نظام التتبع وإصدار إشعار الطرف مباشرة بعد مؤتمر الأطراف السابع عشر. ويشترط ذلك قيام الأمانة بإطلاق نظام التتبع وموافقة مؤتمر الأطراف السابع عشر على إخطار الطرف
ركيزة التقييم–5 التوافق مع أطر الحصول وتقاسم المنافع الوطنية وغيرها من الصكوك الدولية			
جميع العناصر	—	—	*لا توجد عناصر من ركيزة التقييم–5 قابلة للتقييم في مؤتمر الأطراف الثامن عشر . جميع عناصر الفئة ركيزة التقييم–5 موجودة في الجدول 2*
ركيزة التقييم–6 الحقوق، والتزامات الوصول المفتوح، وتأثيرات البحوث المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية			
جميع العناصر	—	—	*لا توجد عناصر من ركيزة التقييم–6 قابلة للتقييم في مؤتمر الأطراف الثامن عشر . جميع عناصر الفئة ركيزة التقييم–6 موجودة في الجدول 2*
تقييم الحوكمة–1			

الركيزة/العنصر	*حالة البيانات*	*مصدر البيانات*	*قابلية التقييم*
تقييم الحوكمة–1 (1)– شمولية صنع القرار †	(الأمانة) المؤقتة	محاضر اجتماعات اللجنة التوجيهية؛ دليل العمليات (بعد اعتماده)	قابلة للتقييم الكامل؛ ويضيف دليل العمليات (في حال اعتماده في مؤتمر الأطراف السابع عشر) آلية حوكمة تخصيص الموارد
تقييم الحوكمة–1 (2)– شفافية وتوقيت توثيق الوثائق	(الأمانة) المؤقتة	التقرير الدوري للأمانة	قابل للتقييم بالكامل
تقييم الحوكمة–1 (3)– نوعية ردود الإدارة †	(اللجنة التوجيهية) القائمة	ردود الإدارة للجنة التوجيهية؛ دليل العمليات (بعد اعتماده)	قابلة للتقييم الكامل ابتداءً من مؤتمر الأطراف الثامن عشر؛ ويضيف دليل العمليات (في حال اعتماده في مؤتمر الأطراف السابع عشر) آلية إدارة التخصيص.
تقييم الحوكمة–1 (4)– الاتساق المؤسسي (اللجنة التوجيهية/أمانة الصندوق/مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء)	(الأمانة) القائمة	التقرير الدوري للأمانة	قابل للتقييم بالكامل
تقييم الحوكمة–1 (5)– النزاهة الائتمانية والمالية	(مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء) القائم	التقرير السنوي لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، عمليات مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء	قابل للتقييم بالكامل
تقييم الحوكمة–1 (6)– إحراز تقدم في إعداد الحوكمة (العنصر القيادي الأكثر أهمية) †	(الأمانة) القائمة	محاضر اجتماعات اللجنة التوجيهية؛ التقارير السنوية لصندوق كالي؛ دليل العمليات (بعد اعتماده)	قابلة للتقييم الكامل؛ إذا تم اعتماد دليل العمليات في مؤتمر الأطراف السابع عشر، فإن نظام الحوكمة قابل للتقييم الكامل
الظروف التمكينية 1– 5– تشخيص الظروف التمكينية (موجز شامل)			

الركيزة/العنصر	*حالة البيانات*	*مصدر البيانات*	*قابلية التقييم*
الظرف التمكيني 1 — وضوح الصناعة (انظر ركيزة التقييم 2 أعلاه)	لإجراء (دراسة استقصائية)	دراسة استقصائية للمساهمين/أصحاب المصلحة	انظر ركيزة التقييم 2 أعلاه †
الظرف التمكيني 2 — ملاءمة دراسة الجدوى (انظر ركيزة التقييم 2 أعلاه)	لإجراء (دراسة استقصائية)	دراسة استقصائية للمساهمين/أصحاب المصلحة	انظر ركيزة التقييم 2 أعلاه †
الظرف التمكيني 3— اليقين القانوني (انظر ركيزة التقييم 4 أعلاه والجدول 2)	انظر ركيزة التقييم 4/ الجدول 2	انظر ركيزة التقييم 4/ الجدول 2	الظرف التمكيني 3(أ) انظر ركيزة التقييم 4 أعلاه؛ الظرف التمكيني 3(ب)/(ج) انظر الجدول 2
الظرف التمكيني 4— الجاهزية المؤسسية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (انظر الجدول 2)	لإجراء (تقييم)	التشاور مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ تقارير الأطراف	انظر الجدول 2
الظرف التمكيني 5 — نوعية الحوكمة (انظر تقييم الحوكمة 1 أعلاه)	(النوعي) القائم	الأمانة؛ ومحاضر اجتماعات اللجنة التوجيهية	انظر تقييم الحوكمة 1 أعلاه
الترميز اللوني: اللون الأخضر = البيانات الحالية المتاحة؛ اللون الأصفر الكهرماني = البيانات التي سيتم تطويرها، أو الأداة غير موجودة بعد، أو التقييم مشروط بقرار مؤتمر الأطراف السابع عشر؛ اللون الرمادي = صفوف الإحالة المرجعية.			

الجدول 2

إطار الاستعراض الموحد – العناصر التي لم يتم تقييمها بعد في الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف

الركيزة/العنصر	*حالة البيانات*	*مصدر البيانات*	*قابلية التقييم*
ركيزة التقييم 2– مستويات المساهمة، وتصميم آلية التفعيل، والكفاءة، والتكاليف			
تكاليف المعاملات والأعباء الإدارية	لإجراء (دراسة)	دراسة بتكليف من اللجنة التوجيهية	قابلة للتقييم في مؤتمر الأطراف القادم؛ تتطلب دراسة متخصصة
ركيزة التقييم 3– المنافع غير النقدية			
حجم ونوع المنافع غير النقدية	لإعداد (الإبلاغ)	تقارير مشغل قاعدة البيانات في الجدول 1؛ دراسة استقصائية للمساهمين/أصحاب المصلحة	قابل للتقييم جزئيًا؛ سيتم تطوير التصنيف والدراسة الاستقصائية؛ قابل للتقييم الكامل في مؤتمر الأطراف القادم
ركيزة التقييم–4 مساهمة الآلية في إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي واليقين القانوني للمساهمين			
المساهمة في الهدف جيم/الغاية 13 من الثنائي لإطار كونمينغ–مونتريال المؤشر العالمي للتنوع البيولوجي	غير قابل للتقييم بعد	تقرير الرصد لإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي/التخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض	غير قابل للتقييم حاليًا: لا توجد معلومات خاصة بمعلومات التسلسل الرقمي في الهدف جيم/الغاية 13 من إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي في الوقت الراهن؛ ولا يحتوي التخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض على بيانات صيغة التخصيص. سيتم تقييمه في مؤتمر الأطراف القادم.
التوافق مع دورات إعداد التقارير الخاصة بالتخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض	غير قابل للتقييم بعد	التخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض /الأمانة	غير قابل للتقييم بعد: لا يحتوي التخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض على بيانات صيغة التخصيص. سيتم تقييمه في مؤتمر الأطراف القادم.
ركيزة التقييم–5 التوافق مع أطر الحصول وتقاسم المنافع الوطنية وغيرها من الصكوك الدولية			

الركيزة/العنصر	*حالة البيانات*	*مصدر البيانات*	*قابلية التقييم*
الظرف التمكيني 3(ب) – مخاطر تراكم المساهمات (المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، ونظام منظمة الصحة العالمية لإتاحة المُمْرضات وتقاسم المنافع)	لوضع (بروتوكول)	بروتوكول تراكم المخاطر الخاص بالأمانة	لم يُقيّم بعد: لم تُقرر الصكوك الدولية الأخرى بعدُ ما إذا كانت ستتعامل مع تقاسم المنافع الناجمة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية ضمن نطاقها، وكيفية التعامل مع ذلك. سيُقيّم هذا الأمر في مؤتمر الأطراف القادم.
الظرف التمكيني 3(ج) – ثقة مقدم الخدمة (التوافق الوطني مع الحصول وتقاسم المنافع)	لإعداد (تقييم)	التقارير الوطنية للأطراف/التخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض؛ إخطار الطرف	يمكن تقييم النتائج جزئيًا من خلال إخطار الأطراف فقط؛ وتُعتبر النتائج مؤقتة نظرًا للمرحلة المبكرة للآلية. ويجب المتابعة في الدورات اللاحقة، بما في ذلك مدى تصور تمديد الآلية طوعًا.
التوافق مع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والتدابير الوطنية لمعلومات التسلسل الرقمي/الحصول وتقاسم المنافع	(اتفاقية التنوع البيولوجي) القائمةٌ	التخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض /الأمانة	قابلة للتقييم جزئياً (نتائج مؤقتة فقط نظراً للمرحلة المبكرة من الآلية). الرصد في الدورات اللاحقة.
ركيزة التقييم–6 الحقوق، والتزامات الوصول المفتوح، وتأثيرات البحوث المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية			

الركيزة/العنصر	*حالة البيانات*	*مصدر البيانات*	*قابلية التقييم*
الظرف التمكيني 4 – الجاهزية المؤسسية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وتحديد الكيانات	لإعداد (تقييم)	التشاور مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ تقارير الأطراف	لم يتم تقييمها بعد: لم تبدأ عمليات صندوق كالي بشكل كامل. سيتم تقييمها في مؤتمر الأطراف القادم.
المنافع التي تتلقاها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والكيانات المحددة أو المعينة التابعة لها	القائمة/ للإعداد	بيانات التخصيص لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء؛ التشاور مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية	يمكن تقييم العوامل (س) و(ف) جزئياً من خلال دراسة استقصائية أو إخطار الطرف المعني؛ وتعتبر النتائج مؤقتة. الرصد في الدورات اللاحقة.
عدم إعاقة البحث والابتكار، بما في ذلك في التقنيات الجديدة	لإجراء (دراسة)	دراسة اللجنة التوجيهية؛ استشارة مجتمعية بحثية	لم يتم تقييمها بعد: لم تبدأ عمليات صندوق كالي بشكل كامل. سيتم تقييمها في مؤتمر الأطراف القادم.
أثر الأنشطة الممولة على التنوع البيولوجي	للإعداد	الأمانة ؛ تقارير الأطراف	لم يتم تقييمها بعد؛ من الممكن إجراء تقييم للمساهمة النوعية في مؤتمر الأطراف القادم.

الترميز اللوني: اللون الأخضر = بيانات متوفرة؛ اللون الأصفر الكهرماني = بيانات قيد التطوير، أو أداة غير مُفعّلة، أو تقييم مشروط بقرار مؤتمر الأطراف السابع عشر؛ اللون الرمادي = صفوف الإحالة المرجعية. يُشار إلى المرفق السادس من عوامل المقرر 2/16 ومعايير تقييم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في سجلات التقييم على مستوى العناصر التي تحتفظ بها الأمانة.

ثانياً- النهج المنهجي، والتشاور، وضمان الجودة

4- ستتولى اللجنة التوجيهية الإشراف على هذا الاستعراض. وتُصنّف بيانات الاستعراض ضمن ثلاث مستويات من السرية (عامة، مقيدة، حساسة) ويتم جمعها من خلال أربعة نماذج تقارير أساسية:

(أ) التقرير المالي السنوي لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء،

(ب) التقرير السردي السنوي لأمانة الصندوق،

(ج) يتعين على الأطراف تقديم تقارير عن التنفيذ الوطني من خلال إخطار، و

(د) تقديم تقارير طوعية من قواعد البيانات والأدوات بشأن معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية، بما في ذلك تقارير التوافق مع مبادئ (إمكانية العثور على الأصول الرقمية وإمكانية الوصول إليها وقابلية تشغيلها التبادلي وإعادة استخدامها) ومبادئ (المنفعة الجماعية، وسلطة التحكم، والمسؤولية، والأخلاقيات).

5- وبالإضافة إلى ذلك، ستُسفر مشاورات أصحاب المصلحة – بما في ذلك استبيان مُنظّم للأطراف والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ومشغلي قواعد البيانات والمساهمين فيها، فضلاً عن مشاورات مُوجّهة مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية – عن أدلة قابلة للاستخدام التحليلي. وينبغي تعميم مشروع النتائج على أصحاب المصلحة لفترة زمنية مُحددة لإبداء التعليقات، مع تسجيل جميع التعليقات الجوهرية.

ألف- الاستقلالية وضمان الجودة

6- يُجرى العمل التحليلي بواسطة مُقيّمين مستقلين وظيفيًا، لا تربطهم أي مصالح متضاربة باللجنة التوجيهية وأمانتها، أو أمانة الاتفاقية، أو مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء.

7- وبالإضافة إلى ذلك، تخضع مشاريع النتائج لاستعراض الأقران.

باء- هيكل التقرير

8- ينبغي أن يتضمن تقرير الاستعراض خمسة فروع:

(أ) موجز تنفيذي؛

(ب) تحديث قابلية التقييم؛

(ج) النتائج حسب فئة الركيزة وتقييم الحوكمة-1، معروضة على النحو التالي:

(1) الأدلة؛

(2) النتائج؛

(3) الاستنتاج؛

(4) التوصية؛

(د) النتائج الشاملة (الإنصاف، والاتساق، والاستدامة، والظروف التمكينية)؛ و

(هـ) التعديلات المقترحة (كبيرة أو صغيرة)

9- وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يحتوي التقرير على أربعة مرفقات: ألف: جداول البيانات؛ باء: ملخص المشاورات؛ جيم: ردود الإدارة؛ دال: سجل استعراض الأقران.

جيم- رد اللجنة التوجيهية على التقييم

10- تعد ردود الإدارة بمثابة توصية اللجنة التوجيهية الواردة في التقرير نفسه. ويتم قبول كل توصية، أو قبولها مع تعديلات، أو رفضها مع ذكر الأسباب. وتتضمن كل توصية مقبولة خطة عمل تحدد الإجراء، والجهة المسؤولة، والجدول الزمني، والآثار المترتبة على الموارد؛ ويجب عرض توصيات التنقيحات الرئيسية على مؤتمر الأطراف للموافقة عليها. وينبغي تقديم تقرير عن حالة تنفيذ خطط العمل هذه قبل دورة الاستعراض اللاحق.[4]

دال- متابعة التقرير

11- بما أنه ينبغي عرض حالة تنفيذ خطة العمل من الاستعراض السابق قبل دورة الاستعراض اللاحق، فينبغي تسجيل التوصيات على النحو التالي: مُنجزة في الوقت المحدد/ مُنجزة بصورة متأخرة/ مُنجزة جزئيًا/ لم تبدأ بعد، مع إرفاق شرح لأي تأخير وجدول زمني مُعدّل عند الاقتضاء. وإذا لم يُنجز أي إجراء في الخطة مع تقديم شرح كافٍ، فيُعتبر ذلك فشلًا في التنفيذ، ويجب الإبلاغ عنه في الفرع الخاص بالنتائج الشاملة في تقرير الاستعراض التالي تحت البند تقييم الحوكمة-1 (3) (نوعية ردود الإدارة). وتعد ردود الإدارة بمثابة وثيقة حية: يجوز للجنة التوجيهية تحديثها بين الدورات لمراعاة الظروف المتغيرة، ولكن يجب عليها إبلاغ مؤتمر الأطراف بهذه التغييرات، مع بيان أسباب التحديث ونتائجه.

ثالثاً- الحوكمة والأدوار والمسؤوليات

12- يقوم مؤتمر الأطراف، بعد اعتماد المنهجية، باستعراض تقريره. وتتولى اللجنة التوجيهية، بصفتها الهيئة الإدارية للآلية المتعددة الأطراف وصندوق كالي التابع لها، الإشراف على تطوير المنهجية وجمع البيانات وإعداد التقرير النهائي. ثم تُعدّ اللجنة التوجيهية مقترحًا لرد الإدارة؛ مع العلم أن اللجنة التوجيهية نفسها تخضع لتقييم الحوكمة بموجب تقييم الحوكمة-1، والذي يُدار من خلال شرط الاستقلالية الوارد في الفرع الثاني (ألف).

13- وتتولى أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، التي تعمل حاليًا كأمانة مؤقتة للصندوق، قيادة تطوير المنهجية، وإعداد التقارير، وتنسيق جمع البيانات، وتجميع البيانات الناتجة.

14- وتختلف ولايتا مؤتمر الأطراف وأمانته، ولجنة التوجيه وأمانتها المؤقتة، حتى وإن كان بعض الموظفين يعملون لدى كليهما. ويتم التعامل مع خطر الدائرية – أي قيام الأمانة بإعداد البيانات والمساعدة في تفسيرها – من خلال أحكام الاستقلالية نفسها الواردة في الفرع الثاني (ألف): إذ يجب على المُقيّمين التحقق بشكل مستقل من البيانات التي تُقدمها الأمانة بالرجوع إلى المصادر الأولية كلما أمكن، ويجب أن يُوثّق سجل استعراض الأقران (على النحو المذكور في الفقرة 11 أعلاه) أي مخاوف تتعلق بجودة البيانات.

[4] اللجنة التوجيهية – الهيئة الإدارية لصندوق كالي، المسؤولة عن الإشراف وقرارات التخصيص وردود الإدارة.

15- وسيُقدّم مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء السجلات المالية من خلال التزاماته بالإبلاغ العام، وسجلات المساهمات، وبيانات الصرف، وتقارير التدقيق، والبيانات المالية المعتمدة.

16- وستُقدّم الأطراف البيانات كجزء من تخطيط ورصد وإعداد التقارير واستعراض إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وستقدم الأطراف أيضًا بيانات حول التدابير الإدارية والسياساتية والتشريعية، وحوافز المستخدمين في نطاق اختصاصها. وأخيرًا، ستراجع الأطراف مشاريع النتائج كجزء من عملية الاستعراض.

17- وسيتم التشاور مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشأن معالجة البيانات بما يتوافق مع مبادئ المنفعة الجماعية، وسلطة التحكم، والمسؤولية، والأخلاقيات، وتقديم أدلة على الفوائد المتحققة، واستعراض النصوص الحساسة.

18- وينبغي على مشغلي قواعد البيانات تقديم تقارير عن مقاييس واجهة المستخدم، وإحصاءات الوصول، وتقييمات سنوية لجودة بيانات المصدر.

19- وأخيرًا، ينبغي على المساهمين من القطاع الخاص تقديم الردود على الدراسة الاستقصائية ومساهماتهم خلال عملية التشاور.